



مركز الخليج للأبحاث  
المعروفة للجمعية



# حين ينكسر النظام الدولي: تهديدات ترامب لإيران في ضوء النموذج الفنزويلي

(ورقة تقدير موقف)

د. هاجد بن يحيى الاصلعي  
محلل إستراتيجي



فالنفط الإيراني ليس مجرد سلعة بل ركيزة أساسية في الأمن والطاقة العالمي، ومؤشر رئيسي على استقرار أسواق النفط والاقتصادات الكبرى والصغرى على حد سواء، والسيطرة عليه أو تسييره وفق مصالح دولة واحدة يمكن أن يعيد تشكيل بنية السوق العالمية ويولد موجات واسعة من عدم اليقين لا تنحصر آثارها على مستويات الأسعار بل قد تطال قدرة الدول على التخطيط الاقتصادي وصياغة السياسات المالية الداخلية، ولذلك فإن أي تحركات أمريكية تجاه إيران على غرار ما حدث في فنزويلا لن تكون مجرد تهديد لإيران بل للنظام الاقتصادي العالمي بأسره.



من الناحية السياسية، يعكس هذا التصريح استراتيجية تقوم على تجاوز المنظمات الدولية والمعاهدات؛ فالقانون الدولي، الذي يُفترض أن يحمي السيادة ويحدّ من التدخلات، بات يُعامل بوصفه أداة اختيارية يمكن تجاوزها حين تتعارض مع مصالح القوة العظمى. ويؤدي هذا المنطلق إلى إعادة تعريف العلاقات الدولية من منظومة تحكمها قواعد إلى منظومة تركز على القوة، حيث تحلّ ممارسات فرض

تصاعدت التصريحات الأمريكية في الآونة الأخيرة تجاه إيران لتشكل مؤشراً قوياً على التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي في السنوات الأخيرة. فقد جاءت تصريحات الرئيس ترامب، التي أشار فيها إلى إمكانية التعامل مع إيران بطريقة مماثلة لفنزويلا، بما في ذلك إدارة مواردها النفطية وبيعها دون اعتراض يُذكر. هذه التصريحات ليست مجرد تهديد عابر أو بيان سياسي متسرّع، بل تعكس فهماً جديداً لطبيعة القوة والسيادة في النظام الدولي. إن تفكيك هذه التصريحات وفهم دلالاتها يقتضي النظر في أبعادها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، وكذلك الإقليمية والدولية، لاستيعاب الكيفية التي يمكن أن يعيد بها هذا النهج تشكيل موازين القوى على المستوى الدولي، ويعيد تعريف العلاقات بين الدول على نحو لم يشهده العالم منذ عقود.

تأتي هذه التصريحات في سياق سلسلة من السياسات الأمريكية التي تنسف الأعراف الدولية؛ إذ تبنت واشنطن منذ سنوات سياسات أحادية الجانب، بدأت بالانسحاب من اتفاقيات دولية مهمة مثل اتفاقية باريس للمناخ ومنظمة الصحة العالمية، وبالانسحاب من عشرات المنظمات الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، مروراً بفرض عقوبات شديدة على دول تعدّها منافسة أو معارضة لمصالحها، وصولاً إلى استخدام الاقتصاد أداة مباشرة للضغط السياسي. وكل ذلك يشير إلى أن الولايات المتحدة لم تعد ترى في القواعد الدولية التزاماً، بل أداة اختيارية يمكن توظيفها وفق مصالحها الاستراتيجية المباشرة.

هذا المثال يعطينا مؤشرات واضحة على ما يمكن أن يتوقعه العالم إذا تم تطبيق نهج مماثل على إيران بما تملكه من احتياطات كبيرة من النفط ولها تأثير في استقرار سوق الطاقة الدولي. تتجاوز الأبعاد الاقتصادية هذا الإطار المباشر لتصل إلى قلب الاقتصاد العالمي،

النفوذ محل الاتفاقات والمعاهدات، وتغدو القوة الحكم النهائي في تقرير المآلات الدولية. وفي هذا الإطار، تصبح الاستجابة الدولية لمثل هذه السياسات أكثر تعقيداً، إذ تحتاج الدول إلى أدوات ووسائل غير تقليدية لحماية مصالحها دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة.

استراتيجياً، تخلق هذه التحولات حالة من عدم اليقين الدولي، إذ ستعيد الدول حساباتها وفق منطق الواقعية الشديدة، انطلاقاً من فرضية أن القوى الكبرى قد تتجاوز الأعراف والقانون الدولي متى رأت مصالحها مهددة؛ وقد يمتد ذلك إلى روسيا والصين، وحتى بعض القوى الإقليمية في الشرق الأوسط. ومن ثم، يفرض هذا الواقع على صانعي القرار إعادة النظر في خيارات الاستجابة الاستراتيجية، وتعزيز التحالفات المرنة، وتطوير قدرات الردع الاقتصادية والسياسية والعسكرية بما يتناسب مع التحولات الراهنة التي يكرّسها منطق القوة المباشرة.

”

**تحكم دولة عظمى في موارد دولة لها تأثير في الإقليم مثل إيران قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الطاقة ما ينعكس على ميزانيات دول الخليج ويؤثر على مشاريع التنمية والاستثمار**

“

أما على الصعيد الأمني؛ فإن استمرار هذا النهج يزيد احتمالات النزاعات غير المباشرة والحروب بالوكالة وقد يؤدي إلى تصعيد متدرج في مناطق الصراع ما يهدد الأمن الإقليمي والدولي، وسوف تكون البيئة الدولية أكثر هشاشة، حيث يمكن للقرارات الفردية أن تخلق

وقائع جديدة بشكل سريع، وتزيد من فرص سوء التقدير أو التصعيد غير المقصود، وهذا يمثل خطراً حقيقياً على الاستقرار العالمي إذ يمكن أن يؤدي إلى مواجهة أوسع نطاقاً تتجاوز قدرة الدول على السيطرة.

وعلى الصعيد الإقليمي تحمل تصريحات ترامب أبعاداً خاصة حيث أن أي تدخل أمريكي مباشر في إدارة موارد دولة كبرى في الإقليم سيؤثر على التوازنات الإقليمية وسيضع الحلفاء الإقليميين أمام خيارات صعبة، بين الحفاظ على علاقاتهم مع الولايات المتحدة و حماية مصالحهم الاستراتيجية، كما أن أي محاولة التحكم في موارد دولة في المنطقة قد تخلق سلسلة من ردود الفعل الأمنية والسياسية قد تشمل دولاً لم تكن جزء مباشر من النزاع مما يزيد من تعقيد الوضع ويحول الصراع إلى أزمة إقليمية واسعة.

التداعيات الاقتصادية الإقليمية أيضاً كبيرة، فتحكم دولة عظمى في موارد دولة لها تأثير في الإقليم مثل إيران قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الطاقة ما ينعكس على ميزانيات دول الخليج ويؤثر على مشاريع التنمية والاستثمار، علاوة على ذلك فإن الإزمات الاقتصادية الناتجة عن هذا النهج يمكن أن تزيد من التوترات الاجتماعية والسياسية داخل الدول المتأثرة، بما يضيف بعداً آخر للضغط على الاستقرار الداخلي لدول المنطقة.

وبالنظر لتجربة فنزويلا سنجد نموذجاً عملياً لما يمكن أن يحدث، فالعقوبات الاقتصادية على فنزويلا لم تقتصر على تقييد التعاملات المالية أو حظر استيراد النفط بل امتدت إلى محاولة التحكم بالاقتصاد الداخلي للدولة نفسها، بما في ذلك محاولة التأثير على توزيع الموارد وفرض قيود على الحكومة. فالولايات المتحدة لم تدخل كاراكاس بالدبابات لكنها نجحت عملياً في شل قدرة الدولة على إدارة النفط الذي يشكل أكثر من 9٪ من عائداتها الخارجية، تم ذلك عبر منظومة عقوبات



دقيقة مدعومة بوجود عسكري إقليمي محسوب؛ فالقيادة الجنوبية الأمريكية عززت انتشارها في البحر الكاريبي مع نشر قطع بحرية قادرة على تنفيذ مهام مراقبة واعتراض، إضافة إلى طائرات استطلاع بعيدة المدى ورفع مستوى النشاط الاستخباري المرتبط بتتبع الشحنات النفطية وشبكات التسويق. وتشير التقديرات إلى أن واشنطن كانت قادرة في ذروة الضغط على مراقبة أكثر من 70٪ من حركة النفط الفنزويلي البحرية والتحكم غير المباشر في قنوات بيعه وتأمينه.

”

**تشير التقديرات إلى أن واشنطن كانت قادرة في ذروة الضغط على مراقبة أكثر من 70٪ من حركة النفط الفنزويلي البحرية والتحكم غير المباشر في قنوات بيعه وتأمينه**

“

عسكرياً لم يكن الهدف إسقاط النظام بالقوة بل خلق بيئة تجعل الدولة غير قادرة على الاستفادة من مواردها مع الإبقاء على خيار القوة كأداة ردع نفسي وسياسي، هذا النموذج الذي يمكن وصفه بالهيمنة دون الاحتلال هو ما يلوح به ترامب ضمناً في الحالة الإيرانية.

عند إسقاط هذا النموذج على إيران تتغير المعادلة من حيث الحجم والتعقيد ، لكنها لا تصبح مستحيلة من حيث المبدأ، فالولايات المتحدة تمتلك في محيط إيران أحد أكبر الانتشارات العسكرية كثافة خارج أراضيها، فالتقديرات تشير إلى وجود أكثر من 54 ألف جندي أمريكي في الخليج والشرق الأوسط القريب، موزعين

على قواعد جوية وبحرية وبرية في عدة دول، ومنها الأسطول الخامس الأمريكي المتمركز في البحرين يضم مجموعات قتالية بحرية قادرة على تنفيذ سيطرة بحرية مدعومة بحاملات طائرات يمكن أن تنقل ما يزيد عن 7-8 طائرة قتالية في أي لحظة تصعيد، إضافة إلى ذلك تنتشر قاذفات استراتيجية بعيدة المدى في قواعد إقليمية قادرة على تنفيذ ضربات دقيقة دون الحاجة إلى دخول المجال الجوي الإيراني بشكل مباشر.

وبالنظر إلى نوعية هذه القوات لا تحتاج واشنطن لشن حرب شاملة لتفرض وقائع استراتيجية كالسيطرة على المجال البحري خصوصاً في مضيق هرمز وبحر عمان لأنها تمثل العنصر الحاسم في أي سيناريو يهدف إلى إدارة أو تعطيل تصدير النفط الإيراني، والقدرات الأمريكية في مجال المراقبة البحرية عبر الأقمار الصناعية والطائرات دون طيار وطائرات الدوريات البحرية تمنحها قدرة شبه كاملة على تتبع حركة ناقلات النفط، وهذا ما يمكن الولايات المتحدة من فرض نظام تفتيش أو تعطيل فعلي للصادرات النفطية الإيرانية في فترة زمنية قصيرة دون إعلان حصار رسمي.



مجرد ممر مائي بل شريان حياة للاقتصاد العالمي ولصادرات دول المجلس نفسها وأي اضطراب حتى لو كان محدوداً سينعكس فوراً على أسعار الطاقة والتأمين البحري والاستثمارات وخطط التنمية، إضافة إلى ذلك فإن الوجود العسكري الأمريكي المكثف في دول الخليج يجعلها بحكم الأمر الواقع جزء من مسرح العمليات حتى لو لم تكن طرفاً مباشراً في الحرب.

”

**دول المجلس تنظر إلى إيران بوصفها خصماً استراتيجياً يهدد أمنها عبر التمدد الإقليمي ودعم الميليشيات المسلحة في الإقليم، ونشر الفوضى، ولذلك فإن اضعاف القدرات الإيرانية خصوصاً الاقتصادية والعسكرية يحقق مصلحة مباشرة للأمن الخليجي**

“

ومن هنا يمكن ترجيح موقف دول المجلس سيكون قائم على توازن دقيق يشمل دعم سياسي لأي مسار يحد من التهديد الإيراني، مقابل تحفظ واضح على أي تدخل مباشر يمس مبدأ السيادة أو يحول المنطقة إلى ساحة مواجهة مفتوحة، هذا التوازن قد يترجم عملياً في تعزيز الدفاعات الجوية والبحرية ورفع الجاهزية الأمنية وتكثيف التنسيق الاستخباراتي مع الدفع في الوقت نفسه نحو حلول سياسية متعددة الأطراف تقلل من احتمالات الانفجار.

إلى جانب ذلك تلعب القدرات السيبرانية دوراً مركزياً في هذا النموذج، مع العلم بأن إيران تعرضت لهجمات سيبرانية عطلت أنظمة حساسة في قطاعات الطاقة والموانئ، ففي أي سيناريو تصعيدي يمكن للولايات المتحدة تعطيل نظم التحكم وسلاسل الامداد والتأمين البحري مما يجعل تصدير النفط عملية عالية الخطورة ومكلفة جداً.

لكن الفارق الجوهرى عن فنزويلا هو أن إيران تمتلك قدرات ردع كالصواريخ الباليستية والطائرات المسييرة وشبكات الحلفاء الدولية مما يجعل أي تدخل امريكي عرضة لردود غير مباشرة، وهذا يعني أن واشنطن في حال سعت لتطبيق نموذج إدارة الموارد ستفعل ذلك عبر تصعيد يتجنب تجاوز عتبة الحرب المفتوحة مع الاعتماد على الضغط الاقتصادي والعسكري المتدرج بدل الضربة المباشرة.

في هذا الاطار يصبح موقف دول مجلس التعاون الخليجي عنصراً محورياً في المعادلة، فدول المجلس تنظر إلى إيران بوصفها خصماً استراتيجياً يهدد أمنها عبر التمدد الإقليمي ودعم الميليشيات المسلحة في الإقليم، ونشر الفوضى، ولذلك فإن اضعاف القدرات الإيرانية خصوصاً الاقتصادية والعسكرية يحقق مصلحة مباشرة للأمن الخليجي، ولكن في المقابل تنظر دول المجلس بقلق إلى فكرة التدخل نفسها، فمبدأ إدارة موارد دولة بالقوة حتى لو كانت دولة خصم يخلق سابقة خطيرة في الإقليم، فدول الخليج التي تعتمد اقتصاداتها على تصدير النفط والغاز وتعيش في بيئة جيوسياسية حساسة تدرك أن قبول هذا النموذج يعني تقويض أحد أهم أسس النظام الدولي وهو السيادة وعدم التدخل.

كما أن أي تصعيد امريكي ضد إيران لن يكون معزولاً عن الجغرافيا الخليجية ، فكما نعلم أن مضيق هرمز ليس



في ضوء هذه المعطيات يبدو أن تطبيق نموذج فنزويلا على إيران ليس سيناريو عاجل أو بسيط لكنه يعتبر احتمال قائم بصيغة معدلة، والمرجح هو لجوء الولايات المتحدة إلى إدارة الضغط عبر مراحل:

- ١- **تشديد العقوبات على إيران.**
- ٢- **توسيع الرقابة البحرية وتعطيل غير مباشر لسلاسل تصدير النفط.**
- ٣- **استخدام القوة العسكرية كأداة ردع وليس خيار حرب.**

هذا السيناريو يحقق لواشنطن أهدافاً استراتيجية دون تحمل كلفة الحرب، لكنه يبقي المنطقة في حالة توتر دائم.

أما بالنسبة لصانعي القرار في مجلس التعاون فإن التحولات تفرض جملة من التوصيات الاستراتيجية ومنها:

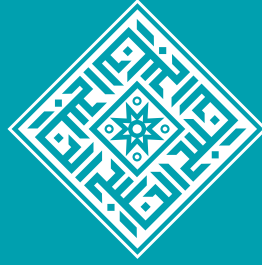
- ١- **ضرورة الفصل بين المصلحة الأنية في اضعاف الخصم الإيراني والمصلحة الاستراتيجية طويلة المدى في حماية مبدأ السيادة والاستقرار الإقليمي.**
- ٢- **تعزيز القدرات الدفاعية لضمان تحييد أي ارتدادات محتملة لأي تصعيد يحدث في المنطقة.**
- ٣- **تعزيز وتكثيف التنسيق الخليجي / الخليجي بحيث لا تتعامل كل دولة مع السيناريو منفردة بل ضمن رؤية جماعية تقلل من المخاطر وتزيد من هامش المناورة.**
- ٤- **الحفاظ على تواصل ودبلوماسية مفتوحة مع القوى الكبرى لضمان أن لا تتحول المنطقة إلى ساحة اختبار مفتوحة.**

في هذا السياق تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة ترميم منظومة التوازنات الدولية عبر تفعيل الحوار متعدد الأطراف، وتعزيز دور المؤسسات الفاعلة، وترسيخ احترام سيادة الدول. كما يمكن تطوير آليات عملية لاحتواء التداعيات المحتملة لمثل هذه السياسات والحد من أثارها على الاستقرار العالمي. وستظل الحكمة السياسية، مقرونةً بالقدرة على استشراف التحولات، العامل الحاسم لمنع العالم من الانزلاق إلى صراعات واسعة وعميقة الأثر قد تتجاوز قدرة أي دولة على التحكم في مساراتها أو احتوائها.

يقف العالم اليوم أمام مفترق طرق استراتيجي: فإما إدارة التحولات بحكمة سياسية وإعادة بناء التوازنات الدولية بما يعزز الاستقرار والأمن، وإما ترك الفوضى تتسع بما يهدد الاقتصاد والسياسة والأمن على نطاق عالمي. وفي هذا الإطار، تمثل تصريحات ترامب الأخيرة—بما تحمله من رسائل عملية وسياسية— اختباراً حقيقياً لقدرة النظام الدولي على التكيف مع التحولات العميقة وإعادة صياغة العلاقات بين الدول على نحو يحفظ مصالح الجميع.



**Gulf Research Center**  
Knowledge for All



**مركز الخليج للأبحاث**  
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز



**Gulf Research Center  
Jeddah  
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street  
P.O. Box 2134  
Jeddah 21451  
Saudi Arabia  
Tel: +966 12 6511999  
Fax: +966 12 6531375  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Riyadh**

Unit FN11A  
King Faisal Foundation  
North Tower  
King Fahd Branch Rd  
Al Olaya Riyadh 12212  
Saudi Arabia  
Tel: +966 112112567  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Foundation**

Avenue de France 23  
1202 Geneva  
Switzerland  
Tel: +41227162730  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre  
Cambridge**

University of Cambridge  
Sidgwick Avenue,  
Cambridge CB3 9DA  
United Kingdom  
Tel:+44-1223-760758  
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center  
Foundation Brussels**

4th Floor  
Avenue de  
Cortenbergh 89  
1000 Brussels  
Belgium  
grcb@grc.net  
+32 2 251 41 64



@Gulf\_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع